

أثر القواعد النحوية في إبراز الفروق اللغوية دراسة وصفية
The effect of grammatical rules in highlighting linguistic differences:
descriptive study

Rabea Mohamed Mohamed Hefny
Al Madinah International University (MEDIU) Tel: +60 18-373 9578,
d.rabeahfn@gmail.com

Mohamed Chourana
International Islamic University Malaysia (IIUM) Tel: +60 11271773 78,
mohamed.chorana@gmail.com

ملخص

تحديد الفروق الدلالية بين ألفاظ اللغة يحتاج إلى معايير علمية محددة، هذه المعايير يجب أن تكون متسقة مع خصائص لغتنا العربية، ومستمدة من قواعدها، كي نستطيع باتباعها الوقوف على السمات الدلالية المميزة لكل لفظ، وقد استعان اللغويون العرب بالقواعد النحوية لإبراز الفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة المعنى، فإلى أي مدى بلغ معيار القواعد النحوية دقة وشمولا؟ وما الصعوبات التي تواجهنا عند تطبيق هذا المعيار؟ البحث الذي بين أيدينا يقدم وصفا وتحليلا دلاليا لتلك المعايير المنسقة من القواعد النحوية بغية الإجابة عن هذه التساؤلات، وقد أسفر البحث عن نقاط القوة والضعف في معايير القواعد النحوية المستعملة في إظهار الفروق اللغوية بين الألفاظ المتقاربة المعنى، وحدد الإشكالات التي تقف دون فاعلية هذه المعايير عند التطبيق، وانتهى إلى توصيات عملية لاستثمار معايير القواعد النحوية على الوجه الأمثل.

الكلمات المفتاحية: القواعد النحوية-الفروق اللغوية-الترادف-معايير دلالية

Abstract

Determining the semantic differences between the words of the language requires specific scientific criteria. These criteria must be consistent with the characteristics of our Arabic language, and derived from its rules, so that by following them we can identify the distinctive

semantic features of each word. Arab linguists have used grammatical rules to highlight the semantic differences between convergent words. Meaning, how accurate and comprehensive is the grammatical standard? What are the difficulties we face when applying this standard? The research in our hands provides a semantic description and analysis of those grammatical criteria in order to answer these questions, and the research has resulted in the strengths and weaknesses in the grammatical criteria criteria used to show the linguistic differences between words of close meaning, and identify the problems that stand in the absence of the effectiveness of these criteria when The application, and ended with practical recommendations for the optimal investment of grammar standards.

Keywords: Grammar Rules, Linguistic Differences, Synonyms, Semantic Criteria Semantic Criteria

المقدمة

الحاجة لمعايير علمية دقيقة تحدد السمات الدلالية الفارقة لكل لفظ لم تعد ترفاً ثقافياً، بل أضحت ضرورة منهجية لا نستطيع الاستغناء عنها لنتمكن من إظهار الفروق اللغوية بين الألفاظ المترادفة، وبذلك نستطيع تحليل النصوص الأدبية المفعمة بألوان من المعاني والظلال تحليلاً دلالياً دقيقاً، وحين نمتلك ناصية تلك الفروق اللغوية ستكون مصطلحاتنا العلمية والمعربة منضبطة، فلغة المصطلحات العلمية لا تقبل سوى رمز لغوي محدد لمفهوم واحد. ومن أهم هذه المعايير معيار القواعد النحوية؛ إذ أن للنحو العربي هيمنة بالغة على اللغة العربية، فمن دون النحو تصبح اللغة حشداً من الألفاظ لا يربط بينها رابط ولا معنى لها، فما علاقة النحو بقضية الفروق اللغوية؟ وأين تكمن نقاط القوة والضعف في معيار التركيب النحوي؟ وما الإشكالات التي تقف دون فاعلية معايير القواعد النحوية عند التطبيق؟

للإجابة عن هذه التساؤلات سيتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسة تلك المعايير، حيث يرد المادة العلمية للبحث إلى أجزائها الأولى، ويبحث في خصائصها وسماتها، إننا نسعى بتلك الدراسة الوصفية لتمهيد الطريق لمرحلة التقعيد التالية، التي تعتمد على المقارنة، والقياس، والتعليل، وبتضافر تلك البحوث سنكون قادرين في المستقبل على وضع معيار علمي موحد لتحديد السمات الدلالية الفارقة بين الألفاظ المتقاربة المعنى في العربية.

أهمية البحث:

وأهمية هذا الموضوع والدوافع التي تكمن وراء اختياره تتلخص فيما يلي :

إن دراسة الدور الذي تقوم به القواعد النحوية لإثبات الفروق اللغوية لم يتلَّ حَظُّه الوافر من الدِّراسة عند الباحثين اللغويين على الرَّغم من أهميته، فقد انصبَّ جلَّ اهتمام الدراسات الحديثة على الجانب النظري العام لقضية الترادف فأشبعته بحثاً وتحليلاً لقد أفاضت في بيان مفهوم الترادف والفروق اللغوية وأدلة المثبتين والمنكرين للترادف وأسباب نشأة المترادفات وجدواها ومبادئها، وجدورها في تراثنا العربي لذا كانت الحاجة ماسة لدراسة وصفية تنقلنا من الوقوف على الظاهرة من خارجها نحوم حولها دون أن نلج ساحاتها لطور آخر حيث التحليل والوصف الدقيق، فنغوص في أعماق الظاهرة نستقصي ونستنتج، لنصل لحقيقة الأثر الذي يترتب على القواعد النحوية المظهرة للسمات الدلالية الفارقة بين الكلمات المتقاربة المعنى.

الدراسات السابقة:

هذه أبرز الدراسات السابقة التي تناولت معايير الفروق اللغوية بشكل عام، لكنها لم تفرد القواعد النحوية بدراسة مستقلة، ولم تعالجها معالجة وصفية تحليلية مستفيضة:

1- (التحليل الدلالي في الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري) دراسة في البيئة الدلالية لمعجم العربية د/ محي الدين محسب.

- 2- (دراسات جديدة في إعجاز القرآن الكريم) مناهج تطبيقية في توظيف اللغة د/ عبد العظيم المطعني.
- 3- (الفروق اللغوية من خلال بصائر ذوي التميز في لطائف الكتاب العزيز) د/ أحمد فؤاد محمود عمران.
- 4- (الفروق اللغوية في كتاب جمهرة اللغة لمحمد بن الحسن بن دريد) د/ محمود عبد العزيز عبد الفتاح.
- 5- (الفروق اللغوية في معجم مفردات ألفاظ القرآن) د/ سعيد محمد محمود الفواخري.
- 10- (الفروق الدلالية بين النظرية والتطبيق) د/ عمر عبد المعطي أبو العينين .
- 11- (الفروق اللغوية وأثرها في تفسير القرآن الكريم) د/ محمد بن صالح الشايع.

المبحث الأول : الفروق اللغوية، المفهوم والنشأة.

أولاً: مفهوم الفروق اللغوية:

مصطلح (الفروق اللغوية) مكون من موصوف: (الفروق)، وصفة: (اللغوية)، فما المقصود بهما؟ لنقف معهما بشيء من التفصيل:

(الفروق) لغة: يُقصد بها الفصل بين الشيئين الملتبسين، سواء كان ذلك بفصل مادي يدرك بالحواس، أو بفصل معنوي تدركه البصائر، وهذا ما نجده بوضوح في أقوال علماء اللغة عن مادة "الفاء والراء والقاف فهي أصيلٌ صحيحٌ يدلُّ على تمييز وتزييلٍ بين شيئين" (Ibn FÉris 1979).

وفي لسان العرب: "الفرق: الفصل بين الشيئين" (Ibn Manzhur 1311H).

(اللغوية): قيد يخرج من دائرة الفروق ما كان على غير أساس لغوي، كأن تكون فروقا اصطلاحية لبعض أهل الفنون والعلوم والصناعات، أو قائمة على أساس مذهبي كالاعتزال أو التصوف مثلا.

فإن جمعنا الموصوف وصفته معا (الفروق اللغوية) فلن نجد أثراً يُذكر لتعريف الفروق اللغوية عند اللغويين القدامى، وإن فطنوا لها تطبيقاً، ومع هذا يمكننا تلمس تعريف اصطلاحى للفروق اللغوية باستنطاق صنيع أبي هلال في كتابه، فالفروق اللغوية يقصد بها: السمات الدلالية الفارقة بين المفردات المتقاربة المعاني، وجعل بعض الباحثين من الفروق اللغوية علما قائما بذاته وعرفوه بأنه: "هو العلم الذي يبحث في الفصل والتمييز من حيث الدلالة بين الألفاظ المتقاربة تقارباً شديداً في لهجة واحدة وفق ضوابط ومعايير معينة." (Al-ZawÉhirah 2007).

ومن العجيب حقا أن مصطلح الفروق اللغوية لم يسلم هو نفسه من الترادف، فكثير من البحوث والكتب التي تناولت هذه الظاهرة اللغوية ذكرتها تحت عناوين: (الفروق الدلالية-

الفرق- شبه الترادف -near synonymy- التقارب الدلالي semantic relation)

وقد آثرت استعمال مصطلح (الفروق اللغوية) دون غيره لأسباب:

أولها: أن مصطلح الفروق اللغوية هو المطرد في تراثنا العربي، والدراسة معقودة وصفا لما اصطلاح عليه علماؤنا القدامى، فلا أقل من أن نلتزم اصطلاحهم.

ثانيهما: أن الوصف ب(اللغوية) عام يشمل الوسيلة والغاية معا، فدلالة الأصوات والأوزان والتراكيب والسياق هدفها تحديد دلالة اللفظ، أما وصف (الدلالية) فخاص يخرج به كلُّ فصلٍ وتمييزٍ ليس مبناه الدلالة ومهمته المعنى، والأدق اصطلاحا واستعمالا مصطلح (الفروق اللغوية)، حيث تشترك مع دلالة الجذر كل المحددات السالفة في تعيين الفرق.

ثالثهما: أن مصطلحات (الفرق-شبه الترادف-التقارب الدلالي) ليست مقصورة على دراسة المفهوم الذي نحن بصدد، فقد ألف علماء اللغة كتباً خاصة تحت مسمى (الفرق) للتفريق بين أعضاء الحيوانات، وكذلك بين أجزاء جسد الإنسان وما يقابلها في الحيوانات الأخرى، ومصطلحا (شبه الترادف-التقارب الدلالي) يشيران إلى المساحة الدلالية المشتركة بين الألفاظ، وليس إلى السمات الدلالية الفارقة، التي هي محط اهتمام البحث وغايته.

ثانياً: معايير الفروق اللغوية نشأتها وتطورها.

ما أسهل أن يدعي شخص ما فرقا بين لفظين شبه مترادفين لخاطر عن له، ثم ما يلبث أن يصير هذا الخاطر أضغاث أحلام، أو كسراب يحسبه الظمان ماء، وبهذا تنفوت وتضطرب الأقوال، ويختلط الحق بالباطل، والعلم بالأهواء والظنون؛ من ثم ذهب علماءنا القدامى القائلون بالفروق اللغوية إلى وضع معايير علمية لغوية يقوم عليها التفريق بين الألفاظ المتشابهة، سداً لباب الأحكام الذاتية التي تُبعدنا بتيارها الجارف عن الأسس العلمية، والخصائص اللغوية للعربية، وأول من نصح هذا المسلك ابن السراج المتوفى (316هـ) في رسالته عن الاشتقاق حيث أفرد باباً بعنوان "اللفظتين المتشابهتين إذا أردت أن تعلم أمعناهما سواء أم هما مختلفان؟" (AbĒ Bakar 1983)، وقد ذكر فيه باختصار شديد ستة معايير لمعرفة الفرق بين اللفظتين المتقاربتين في المعنى، وهي في الحقيقة مجرد إشارات خاطفة للوسائل التي يُعرف بها الفرق بين اللفظين، ويعوزها الشمولية في تناول والتطبيق، فضلاً عن التمكن في التععيد والتنظير.

ثم جاء أبو هلال العسكري المتوفى (395هـ) بعد ابن السراج فوطد دعائم هذا المنهج بمعايره الثمانية التي صدر بها كتابه الفروق اللغوية، لقد وضع أبو هلال العسكري بتلك

المعايير الأساس النظرية لقضية الفروق اللغوية، ونجح في إرساء ضوابط لمعرفة الفروق اللغوية، ولم يكتف بهذا التنظير، بل راح يقدم تطبيقاً لهذا الأساس، فيحلل الدلالات بناء على النظرة التاريخية إلى دلالة الألفاظ، والوصف والمقارنة، وإن تجاوز الدلالة المعجمية والنحوية والصرفية إلى اعتبارات أخرى منطقية وعقلية أحياناً، وانتقى ألفاظ كتابه بعناية حيث ابتعد عن بيان الفروق للألفاظ الغريبة، وعدل عنها إلى لغة القرآن، واللغة الحية على ألسنة الناس، وعالج أبو هلال كل مجموعة تنتمي إلى حقل دلالي واحد تحت باب معين. ويمكننا إدراج معايير الفروق اللغوية لدى أبي هلال العسكري في ثلاثة محاور رئيسة، كما هو مبين في الجدول التالي:



والآن سنتناول معايير القواعد النحوية التركيبية بالوصف والتحليل :

المبحث الثاني : أثر القواعد النحوية في إبراز الفروق اللغوية .

أولاً: علاقة النحو بالفروق اللغوية:

لما كانت مشكلة المعنى هي محور الدراسة الدلالية كان لا بد من أجل تحديد معنى الألفاظ المترادفة الاستعانة بعلم النحو، "فلا يتصور أن يتعلق الفكر بمعاني الكلم أفراداً، ومجردة عن معاني النحو، فلا يقوم في وهم، ولا يصح في عقل، أن يتفكر متفكر في معنى

(فِغْل)، من غير أن يريد إعماله في (اسم)، فاعلا له، أو مفعولا ويريد منه حكما سوى

ذلك من الأحكام" (Al-Jurjani 1992m-1413h)

هذا الاتصال الشديد بين المعنى، والنحو الذي أبان عنه الإمام عبد القاهر وغيره من علماء العربية يظهر كذلك في عبارتهم المشهورة الإعراب فرع المعنى (للمتكلم)، والمعنى فرع الإعراب (للسامع)، وبالرغم من هذا فقد انحصر جهد علماء الدلالة المحدثين حول دلالة الكلمة المفردة، وإن التفتوا أخيرا إلى أهمية المعنى النحوي، ومعرفة القواعد الخاصة بكل لغة في بناء الجمل، وانتقلوا من تحليل الأصوات، والصيغ، والمفردات إلى الدراسات النصية المتكاملة، وهذا -لعمري- أجدى وأنفع في الوقوف على السمات الدلالية الفارقة بين الألفاظ المتقاربة المعنى

من الأسباب الرئيسة التي أدت لنشأة النحو العربي صون اللسان من الخطأ، لكن هناك غاية أخرى لا تقل عن هذه أهمية، ألا وهي الرغبة القوية في معرفة أسرار التركيب العربي. عن الغائتين يقول ابن مالك رحمه الله . (Ibn mālik 1422h.- 2002m):

وبعد، فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سنه

به انكشاف حجب المعاني وجلوة الفهوم ذا إذعان

إن النحو العربي طاقة هائلة مبدعة لاستخراج الدلالات الفارقة، وتحديدتها بدقة، وإبراز جماليات أسلوبية راقية، وليس الإعراب من النحو هو الذي يؤدي المعنى وحسب، بل ترتيب الكلمات، والعبارات محكوم بقواعد، ونظم تختلف من لغة لأخرى، ففي العربية طرائق خاصة لترتيب الجمل، وفيها المواقع الإعرابية المتعددة للألفاظ، فالقاعدة النحوية التي تقتضي نسقا تركيبيا معينا تؤدي إلى توجيه المعنى في إطارها، ومخالفتها تؤدي إلى معنى مغاير تماما، هذا ما فطن إليه أبو هلال العسكري في معانيه التالية.

ثانياً: معيار النمط التركيبي:

يُستعمل لفظ ما في نمط تركيبى معين، ومرادف هذا اللفظ يستعمل في نمط تركيبى مغاير، ألا يكون ذلك معياراً معتبراً في إثبات وإبراز الفروق الدلالية بين هذين اللفظين؟ إن الفعل اللازم غير المتعدي، والمتعدي لمفعول واحد ليس كالمفعولين، فلكل دلالة التي يختص بها، قال أبو هلال العسكري: "فأما الفرق الذي يعرف من جهة ما تستعمل عليه الكلمتان فكالفرق بين العلم والمعرفة، وذلك أن العلم يتعدى إلى مفعولين، والمعرفة تتعدى إلى مفعول واحد، فتصرفهما على هذا الوجه واستعمال أهل اللغة إياهما عليه يدل على الفرق بينهما في المعنى، وهو أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم".

(Abu HalÉl al-ÑAskarÉ. 2005).

ويؤكد ما ذهب إليه أبو هلال في هذا المعيار اشتراط النحاة في الأفعال التي تنصب مفعولين أن تكون من أفعال القلوب أو التصير؛ إذ إن أفعال الحواس لا تحتاج إلى مفعولين؛ لأنها مرتبطة بالإدراك المباشر، فلنتأمل كيف كانت الدلالة محددة للشكل التركيبي والعلامة الإعرابية في بادئ الأمر، ثم كيف أثمر هذا الشكل التركيبي الإعرابي دلالة بعينها للفظ دون آخر في المحصلة النهائية، إن أبا هلال هنا يريد الاستفادة من اختلاف النمط التركيبي للفعلين علم وعرف، ويريد أن يجعل ذلك مبرراً لضرورة الاختلاف الدلالي بينهما، ففي حين أن النمط التركيبي للفعل علم هو:



فإن النمط التركيبي للفعل (عرف) هو:



وهو يستنتج من ذلك أن الفعل علم يقتضي من الناحية الدلالية تمييز المعلوم بصفة مخصصة له" (Mu'asab Mu'iyi ad-D'En. 2001)

هكذا خلص أبو هلال-رحمه الله - عن طريق الاستعمال اللغوي للفظيين إلى أن "المعرفة أخص من العلم؛ لأنها علم بعين الشيء مفصلاً عما سواه، والعلم يكون مجملاً ومفصلاً... فكل معرفة علم، وليس كل علم معرفة، وذلك أن لفظ المعرفة يفيد تمييز المعلوم من غيره، ولفظ العلم لا يفيد ذلك إلا بضرب آخر من التخصيص في ذكر المعلوم، والشاهد قول أهل اللغة إن العلم يتعدى إلى مفعولين ليس لك الاقتصار على أحدهما إلا أن يكون بمعنى المعرفة قال تعالى: ﴿لَا تَعْلَمُوهُمْ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [الأنفال:60]، أي لا تعرفوهم الله يعرفهم، وإنما كان ذلك كذلك لأن لفظ العلم مبهم، فإذا قلت علمت زيدا فذكرته باسمه الذي يعرفه به المخاطب لم يفد، فإذا قلت قائماً أفدت؛ لأنك دلت بذلك على أنك علمت زيدا على صفة جاز أن لا تعلمه عليها مع علمك به في الجملة، وإذا قلت عرفت زيدا أفدت؛ لأنه بمنزلة قولك علمته متميزاً من غيره فاستغنى عن قولك متميزاً من غيره لما في لفظ المعرفة من الدلالة على ذلك."

(Abu HalÉl al-ÑAskarÊ. 2005).

وأبوهلال العسكري هنا يبرر تلك المخالفة في الاستعمال القرآني بأمرين:

الأول : أن الفعل علم جاء بمعنى عرف.

الثاني: أن الفرق بين العلم والمعرفة "إنما يتبين في الموضوع الذي يكون فيه جملة غير

مبهمة، ألا ترى أن قولك علمت أن لزيد ولدا، وقولك عرفت أن لزيد ولدا، يجريان مجرى

واحدا" (Abu HalÉl al-ÑAskarÊ2005)

نفهم من ذلك أن هذا المعيار يتكأ في تطبيقه على سياق النص، ولا يصلح إلا به، لكن

يبقى أن أبا هلال العسكري لم يعلل لنا استخدام علم بمعنى عرف في الاستعمال القرآني

قال تعالى: ﴿...فَدَّ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَهُمْ﴾ [البقرة:60]، وقال أيضا: ﴿كُلَّ فَدَّ عَلِمَ

صَلَاتُهُ، وَتَسْبِيحُهُ﴾ [النور:41]، فهل هذا من قبيل المشاكلة؟ أم لأسرار بلاغية؟

إن أسلوب التضمن والتغليب سائغان شائعان في العربية لأسرار لغوية وبلاغية كثيرة،

لكن يهمننا هنا الإشارة إلى آثارها الدلالية وهي:

أولاً: سيجعلان اللفظ الواحد دالاً على المعنيين جميعاً.

ثانياً: سيصبح معيار الاستعمال التركيبي المعتمد على التعدية واللزوم متفاوتاً، وغير مطرد

عن التطبيق، وقد أشار الزمخشري إلى شيء من هذه النتائج حيث قال: "من شأنهم أنه

يضمّنون الفعل معنى فعل آخر، فيجرونه مجراه، ويستعملونه استعماله مع إرادة معنى

المتضمن، قال: والغرض في التضمن إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى،

ألا ترى كيف رجع معنى: ﴿وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف:28] إلى قولك: ولا

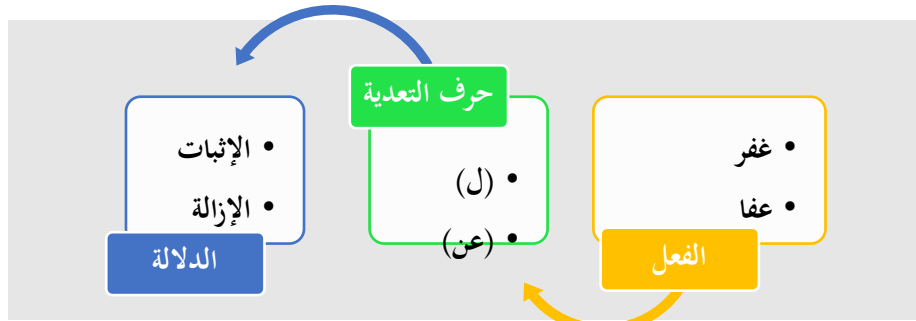
تقتحمهم عينك مجاوزتين إلى غيرهم ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء:2] أي:

ولا تضمّوها إليها آكلين" (As-SuyĒĒ 2007).

ثالثاً: معيار حروف التعديّة:

إن من الحروف ما اصطلح على تسميته في النحو العربي بـ(حروف المعاني)، وهي التي تدل على معانٍ في غيرها، وترتبط بين أجزاء الكلام، وتتركب من حرف أو أكثر من حروف المباني، ولكل حرف من هذه الحروف ظله الخاص من المعنى، إذا كان الأمر كذلك ألا تعتبر الحروف التي تعدى بها الأفعال دليلاً على الفرق الدلالي بين الكلمات المتقاربة، هذا ما ارتضاه أبو هلال العسكري، ومثّل لهذا المعيار بالفرق "بين العفو والغفران، ذلك أنك تقول: عفوت عنه، ويقضي ذلك أنك محوت الذنب والعقاب عنه، وتقول: غفرت له، فيقتضي ذلك أنك سترت له ذنبه ولم تفضحه به" (As-SuyĒĒ 2007)، وهكذا يعتبر أبو هلال "من المسلك التركيبي الذي يأخذ اللفظ في استعمال أصحاب اللغة، ويستنتج من اختلاف هذا المسلك عن المسلك التركيبي للفظ الواقع معه في المقولة الدلالية نفسها الاختلاف الدلالي بينهما." (MuĒsab 2001).

فالمعنى الذي أفادته (عن) أبان لنا أن في العفو محو وإزالة، أما (اللام) مع غفر فقد أفادت ما يشبه التمليك والإثابة، "وما تعدى به اللفظان يدل على ما قلنا، وذلك أنك تقول: عفا عنه، فيقتضي ذلك إزالة شئ عنه، وتقول: غفر له فيقتضي ذلك إثبات شئ له." (Abu HalĒl al-ÑAskarĒ. 2005) انظر الشكل التالي:



إن معيار الحروف التي تعدى بها الأفعال قريب الصلة بالمعيار الأول، الذي تحدث فيه أبو هلال عن اللزوم والتعدي، فكلاهما يندرجان تحت القواعد التركيبية الحاكمة للألفاظ، وما ينتج عنها من دلالات فارقة بين المعاني المتقاربة، ولا مشاحة فيما ذهب إليه أبو هلال العسكري إلى هذا الحد، لكنه تمادى إلى ما هو أبعد من ذلك، فلم يتوقف عند اختلاف الدلالة المستفاد من الفرق بين حربي التعدية (عن-ل)، بل راح يحدد السياق الذي يستعمل فيه اللفظان، والأشخاص الذين يخاطبون باللفظين، فقال: "الغفران يُقْتَضِي إِسْقَاطَ الْعُقَابِ، وَإِسْقَاطُ الْعُقَابِ هُوَ إِجَابُ الثَّوَابِ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْغَفْرَانَ إِلَّا الْمُؤْمِنُ الْمُسْتَحِقُّ لِلثَّوَابِ، وَهَذَا لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا فِي اللَّهِ، فَيُقَالُ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، وَلَا يُقَالُ: غَفَرَ زَيْدٌ لَكَ إِلَّا شَاذًا قَلِيلًا، وَالشَّاهِدُ عَلَى شذوذه أَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فِي صِفَاتِ الْعَبْدِ كَمَا يَتَصَرَّفُ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: اسْتَغْفَرْتَ اللَّهُ تَعَالَى، وَلَا يُقَالُ: اسْتَغْفَرْتَ زَيْدًا، وَالْعَفْوُ يُقْتَضِي إِسْقَاطَ اللُّومِ وَالدَّمِ وَلَا يُقْتَضِي إِجَابَ الثَّوَابِ، وَهَذَا يَسْتَعْمَلُ فِي الْعَبْدِ فَيُقَالُ عَفَا زَيْدٌ عَن عَمْرٍو، وَإِذَا عَفَا عَنْهُ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِثَابُهُ" (Abu HalÉl al-ÑAskarÉ. 2005).

وتلك الخصائص الدلالية الفارقة التي توصل إليها أبو هلال العسكري مستخدماً فيها النظرية المنطقية علاوة على معيار حروف التعدية على لفظي (العفو-الغفران) تتخلف في كثير من النصوص اللغوية، فلئن استعمل القرآن الكريم اللفظ (غفر) ومشتقاته في طلب المغفرة منه ﷻ خاصة، فقد أسند القرآن الكريم الفعل (غفر) للمؤمنين كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوْحِشَ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾ [الشورى: 37] وقوله: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [الشورى: 43] وقوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجنائفة: 14]

وجاء إسناد الفعل غفر للناس على ألسنة الفصحاء كقول الحطيئة (Al-ḥaṭī'ah) (1985)، وهو من الشعراء المخضرمين:

أَبَى قَوْمَنَا لَا يَعْفُرُونَ ذُنُوبَنَا * * وَ نَحْنُ إِذَا مَا أَذْنَبُوا هُمْ عُفْرٌ

ولقد فطن أبو هلال نفسه لهذا الإشكال؛ إذ لا تطرد كل الخصائص الدلالية الفارقة بين اللفظين عند الاستعمال اللغوي، وثمة سياقات كثيرة يتبادل فيها اللفظان (عفا) و(غفر) دون وجود فرق يذكر فقال: "العفو والغفران لما تقارب معنيهما تداخلا واستعمالا في صِفَاتِ اللَّهِ جَلَّ اسْمُهُ عَلَى وَجْهِ وَاحِدٍ فَيُقَالُ عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ" (Abu Hal' al-N'askar'É. 2005).

رابعاً: معيار كلما زاد المبني زاد المعني:

إذا كانت قاعدة (كلما زاد المبني زاد المعني) قاعدة صوتية من الناحية النظرية إلا أن لها في الجانب التطبيق نماذج نحوية مثل الاختلاف الدلالي بين (ذا - ذاك)، فرغم أن الأصرة الصوتية والدلالية بين اللفظين قوية جدا، ألا أن ابن منظور رحمه الله - قد أثبت فرقا دلاليا بينهما فقال: "فإن خاطبت جئت بالكاف فقلت ذاك وذلك، فاللام زائدة والكاف للخطاب، وفيها دليل على أن ما يؤمأ إليه بعيد... قال أبو الهيثم إذا بعد المشائر إليه من المخاطب وكان المخاطب بعيداً من يُشِيرُ إليه زادوا كافاً فقالوا ذاك أحوك." (Ibn Manzhur 1311H). كأننا هنا امام قاعدة جديدة مستقاه من القاعدة السابقة مفادها أنه كلما زاد المبني زادت المسافة بين المتكلم والمخاطب.

وماذا تفيد اللام فوق ذلك؟ أهى زائدة وحسب كما في اللسان؟ يجيب الزبيدي - رحمه الله - في تاج العروس (Al-zuabīdī 1424h-2004m) قائلا: "وتزاد لأمّاً للتأكيد (فيقال: ذلك) .." لكن بعض علماء النحو يرون أن هذه اللام ليست للتأكيد ولهم في المسألة

رأي آخر مفاده أن "مراتب المشار إليه: ثلاث هذا للقريب، وذاك للمتوسط، وذلك للبعيد" (Abda ar-Ra'ima)

ويكشف أبوالبقاء الكفوي عن العلاقة بين اللفظ والمعنى في الكلمات الثلاث فيقول: "و(ذا) يشار بها إلى غير مذكور لفظاً، بل هو مذكور معنى زادوا فيها كاف الخطاب فقالوا: (ذاك)، وإذا زاد بعد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف، واستفيد باجتماعهما زيادة في التباعد، لأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى، ولا يلزم أن يكون ذلك في الكلام للبعد الحاصل بسبب طول الكلام، بل يجوز أن يكون للبعد المعنوي أيضاً والدلالة على البعد في (ذلك) بحسب العرف الطارئ، لا في أصل وضع ذلك".

(Abū al-bqā' al-ḥanāfī 1419H-1998M),

ولا نطيل كثيراً مع هذا التأصيل المعجمي بل نذهب إلى ساحة النص القرآني والشواهد الشعرية والنثرية لنرى هل ثمة فرق دلالي فعلاً بين الألفاظ الثلاث؟ أم أن هذه الدرجات أو المسافات الثلاث لا وجود لها في الحيز الفعلي المستعمل داخل النصوص؟ لنرى.

يقول تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة، الآية 2]، أليس الكتاب قريباً بين أيدينا ويتلى على مسامعنا فلم الإشارة إليه بأبعد درجات الإشارة (ذلك) أجيب عن هذا بأنه "لإظهار رفعة شأن هذا القرآن جعله بعيد المنزلة. وقد شاع في الكلام البليغ تمثيل الأمر الشريف بالشيء المرفوع في عزة المنال لأن الشيء النفيس عزيز على أهله فمن العادة أن يجعلوه في المرتفعات صونا له عن الدروس... فالكتاب هنا لما ذكر في مقام التحدي... كان كالشيء العزيز المنال بالنسبة إلى تناولهم إياه بالمعارضة... ولا يرد على هذا قوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ

يُحَافِظُونَ ﴿ [الأنعام، الآية 9]، لأنه إشارة إلى كتاب بين يدي أهله لترغيبهم في العكوف عليه والانتعاض بأوامره ونواهيته. " (Ibn 'Āsyūr 2000) .
إذن فالقرب أو البعد لا يقف عند حد المسافة الزمانية أو المكانية أو الكلامية بل يدخل في إطاره بعد المنزلة وانحطاطها وسمو الغاية وسفولها ولا توسط في التحقير أو التعظيم.
واستعملت (هذا) للدلالة على الدنو المعنوي وانحطاط المنزلة في سياقات ترتبط دوماً بالسخرية أو الاستهزاء كقوله تعالى : ﴿ قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْت عَلَيَّ لَئِنِ أَحْرَزْتَنِي إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء، الآية 62]، وكقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ وَهُمْ بِذِكْرِ الرَّحْمَنِ هُمْ كَافِرُونَ 36 ﴾، [الأنبياء، الآية 36].

واستعملت (ذلك) في الإشارة للبعد الزمني كقوله: ﴿ قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذُرُّهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعُ شِدَادٍ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ ﴾، [يوسف، الآيات 47-48]، وقد مر بنا مفتتح سورة البقرة وقد أشير به (ذلك) لرفعة منزلة كتاب الله المنزه عن الريبة .

مما سبق نقف على المعنى العام الذي تشترك فيه الألفاظ الثلاث وهو الإشارة لمعنى موجود مفرد مذكر وقد دللنا القاعدة النحوية على الملامح الدلالية الفارقة لكل منها على النحو التالي:

- 1- (ذا) لمشار إليه قريب وقد ترد في سياق الاستهزاء والتحقير.
- 2- "(ذاك) للمتوسط البعد. قد أضيفت (الكاف) لإعطاء السامع فسحة معتدلة من الزمن تتوافق مع المسافة التي تفصل المتكلم عن الذات أو الأمر المعنى بالإشارة" ولا

تفيد تعظيماً أو تحقيراً. (Hasan Ab' bās 2000M).

3- (ذلك) للبعيد، قد أضيفت (اللام والكاف) لإعطاء السامع فسحة أطول في الزمن

بما يتوافق مع المسافات البعيدة. " وتختص (ذلك) بإفادة التعظيم والشكل التالي يوضح

لنا نقاط الاتفاق والتمايز الدلالي. (Hasan Ab' bās 2000M)

التحقير	التعظيم	البعد	التوسط	القرب	التذكير	الإفراد	الإشارة	الدلالة اللفظ
+	-	-	-	+	+	+	+	ذا
-	-	-	+	-	+	+	+	ذاك
-	+	+	-	-	+	+	+	ذلك

الخلاصة والنتائج :

لقد حدد البحث الذي بين أيدينا المقصود بمصطلح الفروق اللغوية، وبين كيف نشأت معايير الفروق اللغوية وتطورت، ثم أفاض البحث في وصف وتحليل معايير القواعد النحوية التي تسهم في إبراز الفروق اللغوية بين الألفاظ المترادفة، وها نحن نقف عبر الوصف والتحليل لهذه المعايير على جملة من الحقائق نُجملها فيما يلي:

أولاً: تُبرز معايير القواعد النحوية السمات الدلالية الفارقة لكثير من الألفاظ المتقاربة

المعنى إلى حد كبير، حيث إنها مستقاة من اللغة العربية شكلاً ومضموناً.

ثانياً: ثمة إشكالات تقف عائقاً دون تطبيق معايير القواعد النحوية التركيبية وفعاليتها

على النصوص العربية، من أهم هذه الإشكالات أمران:

أ. أسلوبا التضمين والتغليب يجعلان معيار الاستعمال اللغوي من حيث

التعدي واللزوم وحروف التعدي غير منضبط دائماً.

ب. عدم اطراد بعض نتائج معايير القواعد النحوية دائما، فثمة سياقات كثيرة يتبادل فيها اللفظان المتقاربان دون وجود فرق بينهما كما مر بنا في لفظي (عفا-غفر) مثلا.

التوصيات:

- لاستثمار معايير القواعد النحوية في معرفة الفروق اللغوية يوصي البحث بما يلي:
- أ. استكمال البحوث الوصفية التحليلية لمعايير الفروق اللغوية المثبتة في تراثنا العربي.
- ب. القيام بدراسات تطبيقية لاختبار مدى فاعلية معايير القواعد النحوية في الكشف عن الفروق اللغوية، للوقوف على نقاط القوة، ومعالجة الإشكالات عبر طرح الحلول والبدائل المختلفة.

References

- Abda Ar-Raíman Bn Muíammad Bn Qāsm Al-‘āsmī , Hashyét Al-Éjrēmyé. Mawaqīc Www.AhlalHdeeth.Co
- Abē Bakar Muíammad Ibn As-Sarēy Bin As-Sirēj. (1983). Risélah Al-Istiqéq. Taíqêq: Muíammad Ņalē Ad-Darwēsy Wa Muíiafé Al-Íadarē. Al-Urdun: Maktabah Jémiñah Al-Yarmēk.
- Abū Al-Bqāā’ Al-Ĥanāfi (1419h--1998m), Al-Kulliyāt Mējém Fī Al-Mušṭalahāt Wālfurūq Al-Lugāwiyā, Taḥqīq: Adnān Drwişy - Muḥammad Al-Maşrī, Bairēt, Lubnén: Muassasāt Al-Risālah.
- Abu Halél Al-Ņaskarē. (2005). Al-Furēq Al-Lughawiyah. Taíqêq: Muíammad Bésal Ņuyēn As-Sēd. Bairēt, Lubnén: Dér Al-Kutub Al-Ņilmīyyah, 3rd Edition.
- Al-×Aīē’ah, Jrēl Bn ‘Aus. (1958). Dēwén Al-×Aīē’ah, Bisyarí: Ibn As-Sakēt Wa As-Sukrē Wa As-Sijisténē. Taíqêq: Nuñmén ‘Amēn Ūaha. Mīir: Mařbañah Muíiafé Al-Bénē Al-×Alabē Wa ‘Aulédih, Al-Qéhirah. 1st Edition.

- Al-Jurjani, Abdulqaher, (1413H-1992M), Dala'el Al-E'ejaz. Al-Qéhirah: Dar Al-Kha'aneji.
- Al-Zawéhirah Muíammad Maímëd Mësé. (2007). Al-Furëq Al-Lughawiyyah Ñinda Ar-Réghib Al-'Aífihénê Fê Kitébihi Al-Mufrdét Wa 'Atsaruha FÊ Diléleti Al-'Alféð Al-Qur'Éniyyah. Al-Jémiñah Al-Urduniyyah, Al-'Urdun.
- Al-Zuabîdî (1424h-2004m) Muíammad Bn Muíammad, Tāj Al-A'rus, Taḥqīq: Alī Cāsyatri, 2^t Edition, Beirut- Lebnon: Dār Al-Fikr.
- As-Suyëîê (2007). Ñinda Ar-Raíman Bn 'Abê Bakr. Al-'Ashbéh Wa An-Naḏa'ir. Taíqêq: Gharêd Asy-Syaikh, Bairët, Lubnén: Dér Al-Kutub Al-Ñilmiyyah. 2nd Edition.
- Hasan Ab'bas (2000M), Hrūf Al-M'anī Bīn Al-'aşālah Wā Al-Ḥadāṭha, Mīn Ménšūrāt Ittiḥād Al-Kuttāb Al-A'rab Syria, Mawaqīc Http://Www.Awu-Dam.Org.
- Ibn Cāsyūr, Muḥammad Al-Thāhir. (1420H/2000M). *Al-Tahrīr Wa Al-Tanwīr*. (1st Eds.). Beirut: Mu'assasah At-Tārikh Al-Arabīc. V.18.
- Ibn Férís Aímad Zakariyé'. (1979). Maqéyês Al-Lughah. Ñabd As-Salém Muíammad Hérën. Dimasyq, Sëriyé: Dér Al-Fikr. 1st Edition.
- Ibn Mālik .(1422h.- 2002m). Muíammad Bn Abdul-Lhšhreḥ Al-Kāfia Al-Cāsyāfia: 'Cābdulmun'm Hrīdī, Makkah Cālmukarrémah, 1st Edition.
- Ibn Manzhur, Abu Al-Fadhal Jamāl Al-Dīn Muḥammad Bin Mukrim Al-'Afrīqī Al-Mashri. (1232H-1311H). Lisan Al-Arab. (1st Eds.). Beirut- Lebnon: Dār Shadir Li Thaba'ah.
- Muíasab Muíyi Ad-Dên. (2001). At-Taílêl Ad-Dilêlê FÊ Al-Furëq FÊ Al-Lughah Li 'Abê Hilêl Al-Ñaskarê. Al-Minyé Míir: Dér Al-Hudé Li An-Nasyr Wa At-Tauzê'